Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ED/2000/1
14 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ١٩٩٩-٢٠٠٠

ملخص

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٠

00-0147

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي..... ١

الفصل

أولاً- الأداء الاقتصادي الإجمالي..... ٣

ثانياً- التطورات النقدية والضريبية والمالية..... ٩

ثالثاً- أداء القطاع الخارجي..... ١٠

رابعاً- العلم والتكنولوجيا في منطقة الإسكوا: تقييم..... ١١

خامساً- التنمية القائمة على المشاركة والمراعية للنوع الاجتماعي..... ١٣

الرسم التوضيحي- النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-٢٠٠٠..... ٣

موجز تنفيذي

زادت سرعة النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩، وخصوصاً في النصف الثاني من العام. ويتضح من التقديرات الأولية أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأعضاء الإسكوا، باستثناء العراق، سجل معدل نمو بلغ ٣ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٩، أي أعلى مما سجلته المنطقة في عام ١٩٩٨، وهو ٢ر٣١ في المائة، إنما أدنى مما سجلته في عام ١٩٩٧، وهو ٣ر٣٩ في المائة.

واختلفت معدلات النمو الحقيقي اختلافاً كبيراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وكذلك داخل كل من المجموعتين. فالتقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ تبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي[١] مجتمعة بلغ ٢ر٦٣ في المائة، في مقابل ٤ر١ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً[٢]، باستثناء العراق.

وقد كانت عودة أسعار النفط وإيراداته إلى الارتفاع الكبير اعتباراً من آذار/مارس ١٩٩٩، وحتى نهاية العام، هي العامل الذي عزز النمو الاقتصادي وحسّن كثيراً من الصورة المتوقعة لعام ٢٠٠٠ لدى معظم أعضاء الإسكوا. ويصدُق ذلك بصفة خاصة على بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي يُسهم فيها النفط بأكثر من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبـ ٧٥ في المائة من إيرادات الحكومة، و٨٥ في المائة من قيمة الصادرات.

ولكن إلى جانب ارتفاع أسعار النفط وإيراداته، كان من أهم العوامل التي أثرت في النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٩، تخفيض إنتاج النفط، والسياسات المالية والنقدية المتبعة، وتنويع الاقتصاد وإصلاحه. ومن المؤكد أن كل بلدان المجلس حققت فائدة كبيرة من ارتفاع أسعار النفط وإيراداته. وإذا كان بعضها قد أسرع بزيادة مصروفاته الحكومية بمجرد أن ظهرت بوادر الارتفاع في أسعار النفط وإيراداته، فقد كان بعضها الآخر أكثر حذراً، فلم يُزد مصروفاته الحكومية إلا في وقت متأخر من السنة. ولأن العملة ترتبط في معظم بلدان المجلس بالدولار الأمريكي، فقد اتبعت هذه البلدان سياسات نقدية متشددة وحذرة بوجه عام، تمشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وكانت بلدان المجلس التي زادت من تنويع اقتصاداتها ونفذت درجة ملموسة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية هي التي سجلت أعلى معدلات النمو الاقتصادي بين هذه المجموعة في عام ١٩٩٩.

أما الاقتصادات الأكثر تنوعاً بين أعضاء الإسكوا، باستثناء العراق، فتشير التقديرات إلى أنها حققت نمواً في مجموع ناتجها المحلي الإجمالي بلغ ٤ر١ في المائة في عام ١٩٩٩، متدنياً قليلاً عما سجلته في عام ١٩٩٨، وهو ٤ر٩٧ في المائة. على أن معدلات النمو بين أعضاء هذه المجموعة قد اختلفت فيما بينها في تلك السنة. فبحسب التقديرات، حقق الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة ومصر واليمن معدلات بلغت ٢ في المائة أو أكثر، بينما لم تحقق الجمهورية العربية السورية ولبنان إلا ١ في المائة أو أقل.

وللتطورات التي تشهدها أسواق النفط العالمية تأثير كبير في اقتصادات المنطقة. فالإسكوا تضم بين أعضائها ١٠ دول مصدرة للنفط. وفي عام ١٩٩٩، قفزت أسعار النفط وإيراداته قفزة هائلة بعد المستويات المنخفضة التي وصلت إليها في عام ١٩٩٨. وبلغ السعر السنوي لسلة النفط الخام من منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ٤٧ر١٧ دولاراً في المتوسط عام ١٩٩٩، أي بزيادة قدرها ٥ دولارات للبرميل الواحد عن العام السابق، وهي زيادة تربو على ٤٠ في المائة. وتبيّن التقديرات أن إيرادات النفط التي حققتها المنطقة بلغت، في مجموعها، ٩٤ر٩٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩، أي بزيادة نسبتها ٨ر٣٥ في المائة عما حققته في عام ١٩٩٨، وهو ١٥ر٦٩ مليار دولار. وبفضل ارتفاع أسعار النفط وإيراداته في عام ١٩٩٩، تحسنت الأوضاع التجارية والمالية في كثير من أعضاء الإسكوا، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أما سوق العمل فقد بقيت الأوضاع فيها غير مؤاتية بوجه عام أمام الباحثين عن عمل في معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً خلال عام ١٩٩٩.

---

(١) وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.

(٢) وهي الأردن، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن.

ويطرح ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب مشكلة خطيرة في كثير من بلدان الإسكوا. ذلك أن هذه النسبة تبلغ ثلاثة أضعافها بين مجموع القوى العاملة. على أن الموقف هو أشد خطورة بين الشابات، إذ ان نسبة الباحثات عن عمل للمرة الأولى، بين مجمل العاطلات عن عمل، تزيد زيادة كبيرة عن النسبة المقابلة لها بين الرجال، مما يعني أن الشابات يواجهن صعوبة بالغة في العثور على عمل بعد التخرج. وتتراوح نسبة النساء في البلدان التي تهاجر منها القوى العاملة بين ٢٠ و٣٠ في المائة من قوة العمل المؤلفة من البالغين؛ لكنها أقل من ذلك في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة.

وكانت الاستعاضة عن العمالة الأجنبية بعمالة من أبناء البلد سياسة معلنة في بلدان مجلس التعاون الخليجي لسنوات عديدة، لكن هذه البلدان تشدّدت جداً في تنفيذها في عام ١٩٩٨، عندما تدهورت الظروف المالية والاقتصادية فجأة وتزايدت باطراد أعداد المواطنين الباحثين عن عمل. لكن الجهود المكثفة التي بذلتها البلدان المذكورة للاستعاضة عن العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية لم تفتر في عام ١٩٩٩، رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية.

أما التضخم، فقد كبح جماحه في المنطقة، إذ تشير التقديرات الأولية إلى أن معدله لدى معظم أعضاء الإسكوا بلغ ٣ر٢ في المائة، أو أقل، في عام ١٩٩٩. واستطاعت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، أن تبقيه تحت السيطرة.

وفي عام ١٩٩٩، انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول المنطقة إلى حوالي ٣ في المائة أو أقل. وكانت أكبر النسب هي التي سجلتها بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي استندت، في إعداد ميزانياتها، إلى افتراض مفاده أن سعر برميل النفط سيبلغ في المتوسط ١١ دولاراً في عام ١٩٩٩.

أما أداء الأسواق المالية في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٩ فكان متفاوتاً. فقد استفادت بعض الأسواق من ارتفاع أسعار النفط وعودة الثقة إلى المستثمرين، بينما تخلفت أسواق أخرى بسبب انخفاض مستوى النمو الاقتصادي، والارتفاع النسبي لأسعار الفائدة، والبطء الذي أصاب عمليات الإصلاح والخصخصة. لكن بناء رأس المال في الأسواق المالية للمنطقة زاد بنسبة ٨ في المائة، مرتفعاً من حوالي ١٢٨ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٣٨ ملياراً في عام ١٩٩٩.

وأما أداء القطاع الخارجي، فقد تحسن تحسناً هائلاً في المنطقة في عام ١٩٩٩ قياساً به في عام ١٩٩٨، ويرجع ذلك، أساساً، إلى الزيادة الحادة في أسعار النفط. فرغم تقليص حجم النفط الذي تصدره دول مجلس التعاون الخليجي، زادت قيمة هذه الصادرات زيادة كبيرة بعد ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤١ في المائة. ولأن حصة النفط هي المهيمنة على القطاع الخارجي، فقد زاد مجموع صادرات بلدان المجلس زيادة ملحوظة في عام ١٩٩٩. وكانت أوضاع الحساب الجاري في كل بلدان هذه المجموعة أفضل في هذا العام منها في عام ١٩٩٨. وقد ترك ارتفاع أسعار النفط أثراً إيجابياً على الحسابات الخارجية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً أيضاً. فالبلدان المصدرة للنفط، ضمن هذه المجموعة (وهي الجمهورية العربية السورية، ومصر، واليمن)، حققت فائدة مباشرة بفضل ارتفاع هذه الأسعار، كما حققت المجموعة بمجملها فائدة غير مباشرة بفضل ازدياد صادراتها إلى بلدان الخليج، وكذلك بفضل تزايد تحويلات العاملين والمعونات التي تردها من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فهذا النوع من التدفقات يرتبط ارتباطاً طردياً بإيرادات النفط.

على أن نسبة ما تنفقه بلدان الإسكوا على البحث والتطوير إلى ناتجها القومي الإجمالي ظلت هزيلة، ولم تتجاوز ٢ر٠ في المائة في كثير منها، بل كانت أقل من ٠ر٠٥ في المائة في بعضها. ويعتمد مستقبل نظم العلم والتكنولوجيا في بلدان الإسكوا اعتماداً كبيراً على خريجي مؤسسات التعليم العالي وخريجي التدريب الفني والمهني. وفي الاستعراضات التي أجريت مؤخراً لهذه المؤسسات ما يدعو إلى القلق، لكن فيها أيضاً مدعاة للأمل.

أما المنظمات غير الحكومية الموجودة في المنطقة، فيبرز دورها باطراد كمساهم في تحقيق الديمقراطية، وكحافز وعامل من عوامل التغيير، في إطار نموذج للتنمية المبنية على المشاركة.

أولاً- الأداء الاقتصادي الإجمالي

تسارع النمو الاقتصادي في المنطقة خلال عام ١٩٩٩، وخصوصاً في النصف الثاني من العام. فمعدل النمو بلغ ١٢ر٣ في المائة، متجاوزاً معدل الـ ٣١ر٢ في المائة المسجل في عام ١٩٩٨، ومتدنياً عن معدل الـ ٣٩ر٣ في المائة الذي سجلته المنطقة في عام ١٩٩٧ (انظر الرسم التوضيحي).

الرسم التوضيحي- النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٧-٢٠٠٠

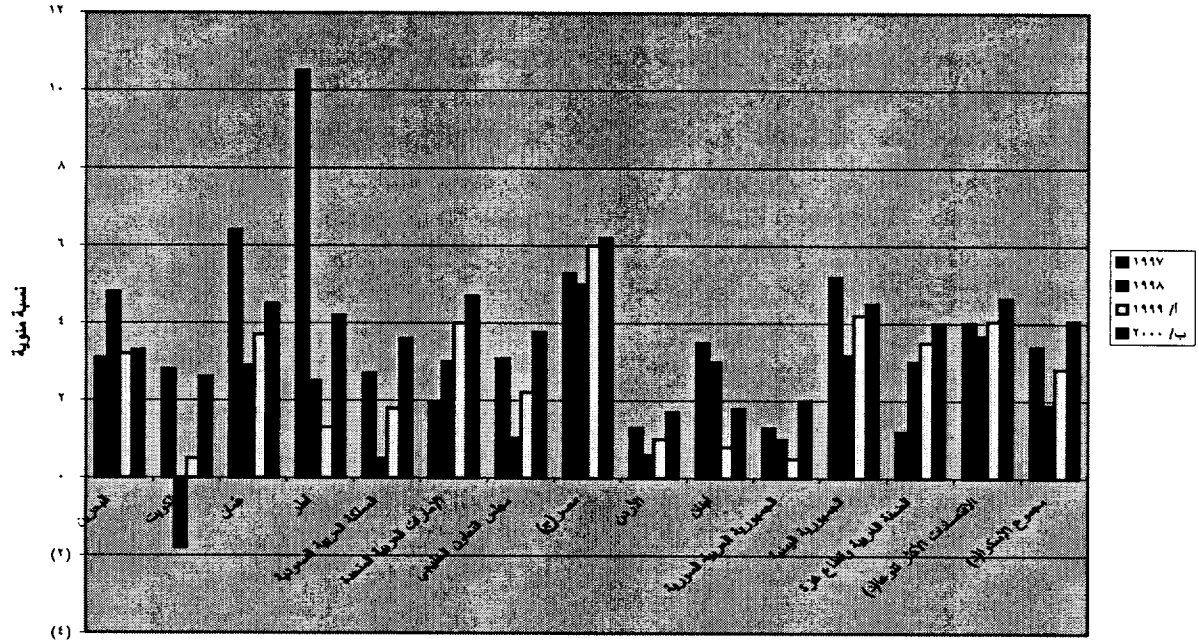

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات.

(ج) في مصر، تبدأ السنة المالية في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو. وتوضح الأرقام الخاصة بالسنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ، على التوالي، ٦ و ٦ر٨ في المائة.

(د) باستثناء العراق، بسبب عدم توفر بيانات موثوقة.

واختلفت معدلات النمو اختلافاً كبيراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وكذلك بين البلدان داخل المجموعتين. وتفيد التقديرات بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المجلس كمجموعة بلغ ٦٣ر٢ في المائة، بينما بلغ هذا المعدل ١٠ر٤ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق.

وتشير التقديرات إلى أن أعلى معدلات للنمو بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٩ كانت تلك التي سجلتها الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان. أما أدنى معدلين فسجلتهما قطر والكويت.

ويتضح من الأرقام الرسمية أن القطاعات غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة سجلت، في عام ١٩٩٨، معدل نمو حقيقي بلغ ٧ر٤ في المائة، فعوضت بعض الشيء عن التراجع الذي شهده قطاع النفط في تلك السنة. وقد أمكن تحقيق هذا النمو لأن الحكومة استطاعت الإبقاء على مصروفاتها عند المستويات المخططة، رغم تدهور أسعار النفط وإيراداته، واعتمدت في ذلك على دخل استثماراتها الخارجية التي تقدر بما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار.

وفي عام ١٩٩٩، خفضت الإمارات إنتاجها النفطي بحوالي ٩ في المائة عنه في العام السابق. وتفيد

تقديرات أولية بأن دولة الإمارات سجلت في عام ١٩٩٩ معدل نمو حقيقي بلغ ٦ في المائة.

أما عُمان فحققت، حسب التقديرات، نمواً قدره ٣ر٧ في المائة في عام ١٩٩٩، أي بزيادة عن المعدل الذي أفادت به التقديرات الأولية لعام ١٩٩٨، وهو ٢ر٩ في المائة. ولأن عُمان ليست عضواً في الأوبك، لم تخفض إنتاجها النفطي في عام ١٩٩٩ إلا بقدر ضئيل. كذلك استفادت عُمان من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي كانت قد بدأتها في السنوات السابقة، ويضاف إلى ذلك ما تميزت به قطاعات الزراعة والخدمات من أداء جيد في عام ١٩٩٩.

أما البحرين، فتفيد تقديرات رسمية مؤقتة بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما فيها بنسبة ٨ر٤ في المائة في عام ١٩٩٨، وتفيد تقديرات رسمية أولية بأنه نما بنسبة ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٩. والبحرين ليست عضواً في الأوبك، ولم تخفض إنتاجها من النفط في عام ١٩٩٩. وقد استمر الإنفاق الحكومي على المشاريع المقررة وازداد خلال السنة نظراً لتركيز الحكومة على تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل أمام العمالة الوطنية. وكان الأداء جيداً في قطاع السياحة والبنوك، لاسيما خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩.

أما المملكة العربية السعودية، فيقدر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما فيها بنسبة ضئيلة بلغت ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٩٨، وبنسبة ٨ر١ في المائة في عام ١٩٩٩. ويرجع هذا التحسن، في المقام الأول، إلى الزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية واستثمارات القطاع الخاص، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط وإيراداته. وحققت القطاعات غير النفطية معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عام ١٩٩٩ بحكم تأثرها المباشر وغير المباشر بارتفاع إيرادات النفط. فقد سجلت قطاعات البناء، والعقارات، والبنوك، والتجارة، والخدمات، معدلات نمو تجاوزت ٥ في المائة، حسب التقديرات. كما يقدر ان النمو الحقيقي في القطاع غير النفطي، الذي يمثل حالياً ٦٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قد عوّض، وتجاوز، انخفاض إنتاج النفط، الذي بلغ ٧ر٤ في المائة، وكذلك الإنفاق الرأسمالي في قطاع الطاقة. وفوق ذلك، اتخذت الحكومة السعودية في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، مجموعة من الإجراءات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلد. وتعطي التشريعات الجديدة للمستثمرين الأجانب حق الملكية في البلد. كما انها تعدّل نظام الكفالة المحلية للأجانب العاملين في شركات الأعمال في المملكة العربية السعودية. وسيكون مسموحاً لغير السعوديين، بمن فيهم العاملون المغتربون، بالاستثمار في سوق الأسهم المحلية من خلال الصناديق الائتمانية-الاستثمارية القائمة، وعددها ١٢. وبالإضافة إلى ذلك، تستعرض الحكومة حالياً قانوناً جديداً للاستثمار يقلل العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب ويُحسن لوائح العمل، ويمكن أن يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك ما يصل إلى ٧٥ في المائة من المشاريع المشتركة في المملكة.

وفي قطر، يقدر أن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة ٣ر١ في المائة في عام ١٩٩٩، مقابل ٥ر٢ في المائة في العام السابق. وقد انخفض الإنتاج النفطي لهذا البلد في عام ١٩٩٩ بنسبة ٩٧ر٥ في المائة عنه في عام ١٩٩٨. وحافظت الحكومة على خطط إنفاقها التقشفية في عام ١٩٩٩، فتعرقلت بذلك زيادة النمو في القطاعات غير النفطية. وعلاوة على ذلك، استمر كساد السوق بشكل عام، خصوصاً في قطاعات العقارات، والتجارة، والخدمات، بسبب خروج الأجانب بأعداد كبيرة من البلد.

أما الكويت فسجلت، حسب التقديرات المؤقتة، نمواً سلبياً بلغت نسبته ٨ر١ في المائة في عام ١٩٩٨، ونمواً إيجابياً، ولو ضئيلاً، بلغ ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وخفضت إنتاج النفط بنسبة ٠٢ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٩، وأبطأت زيادة النفقات الحكومية بعد أن عادت إيرادات النفط إلى تسجيل ارتفاع حاد عن مستوياتها المنخفضة في عام ١٩٩٨. وإضافة إلى ذلك، أدى رحيل الأجانب، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، إلى تناقص الأيدي العاملة في البلد بمعدل ٦ر٠ في المائة في السنة، مما ترك بدوره أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في البلد.

أما بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً باستثناء العراق، فقد حققت، مجتمعة، نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت ١ر٤ في المائة في عام ١٩٩٩، أي بانخفاض طفيف عما حققته في عام ١٩٩٨، وهو ٩٧ر٤ في المائة. إلا أن المعدلات التي حققها أعضاء هذه المجموعة الستة في عام ١٩٩٩ اختلفت كثيراً فيما بينها. ففي حين أن الأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة، ومصر، والجمهورية اليمنية، حققت، حسب التقديرات، ٢ في المائة أو أكثر، حقق لبنان والجمهورية العربية السورية معدل ١ في المائة أو أقل.

ومما يذكر أن مصر حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٩٩، حسب التقديرات. ولم تكن هذه أعلى نسبة بين

الاقتصادات الأكثر تنوعا فحسب، بل في المنطقة كلها. وعلاوة على ذلك، كان النمو الذي حققته مصر في عام ١٩٩٩ أعلى مما حققته في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨: ٣ر٥ في المائة و٥ في المائة، على الترتيب. واستمر الأداء الجيد للاقتصاد المصري، وكان ذلك، أساسا، نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي تنفذه مصر بنجاح كبير منذ عام ١٩٩١ تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن الجوانب المتميزة في الإصلاح الاقتصادي في مصر أنها حققت نجاحا هائلا دون أضرار اجتماعية كبيرة، لأن عملية النمو صاحبتها شبكات أمان اجتماعي ساعدت الفئات الضعيفة. كما يعتبر برنامج الخصخصة في مصر واحدا من أنجح البرامج في العالم على الإطلاق. ففي عام ١٩٩٣، كانت هناك ٣٠٣ شركات تابعة للقطاع العام، منها ١٨٢ شركة، أي ما يعادل ٦٠ في المائة، كانت تحقق أرباحا؛ وارتفعت هذه النسبة إلى ٨٩ في المائة بعد أن أصبحت ١٤٥ من الشركات المتبقية، وعددها ١٦٣، تحقق أرباحا. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت مصر في اجتذاب بعض كبار المستثمرين الاستراتيجيين الأجانب مثل شركة الألومنيوم الأمريكية (ألكوا)، وشركة نستله، ودايوو، وألكاتيل، وغيرها كثير. وقد زاد مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم عبر السنين من ٣ر٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١١ مليار دولار في عام ١٩٩٠، ثم بلغ ٧ر١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٨ بعد أن ارتفع بمبلغ ١ر١ مليار دولار عن مستواه في عام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر قد تضاعف في عام ١٩٩٩ وبلغ حوالي ٢ مليار دولار. وهكذا، بعد زيادة كفاءة الإنتاج، والزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وازدهار القطاع السياحي وانتعاش القطاع الخاص، استطاعت مصر أن تحقق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزيد ثلاث مرات تقريبا عن معدل نمو سكانها البالغ ١ر٢ في المائة كل سنة. ومع ذلك كان يمكن لمصر أن تحقق نموا أكبر لهذا الناتج لو كان قطاعها المصرفي أكفأ. فالبنوك فيها كثيرة، غير ان القطاع نفسه مفتت، ولذلك فالخدمات التي يقدمها غير كافية. ولابد أن تندمج البنوك فيما بينها ليزداد إسهامها في نمو مصر الاقتصادي وتتمكن من المنافسة في اقتصاد عالمي يتجه بسرعة نمو العولمة.

وفي الجمهورية اليمنية، والضفة الغربية وقطاع غزة، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٩ أسرع منه في العام السابق، إذ ارتفع في الجمهورية اليمنية من ٢ر٣ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٩٩، وكان السبب في ذلك، أساسا، هو أداء قطاع النفط، حيث زاد الانتاج بنسبة ٥ في المائة، وارتفعت أسعار النفط كثيرا. وبارتفاع إيرادات النفط، أصبح بوسع الحكومة أن تزيد المصروفات، مما ساعد على تعجيل النمو في القطاعات غير النفطية. ولكن حصلت في البلد عدة اعتداءات على السواح أضرت بقطاع السياحة وبالاستثمار الأجنبي المباشر وأضعفت احتمالات تحقيق معدلات أعلى من ذلك في عام ١٩٩٩. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، حقق، حسب التقديرات، نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠ر٤ في المائة في عام ١٩٩٨، وبنسبة ٦٠ر٤ في المائة في عام ١٩٩٩. واستفاد الاقتصاد، في عام ١٩٩٩، من خدمات المطار الدولي الموجود في قطاع غزة ومن بعض الأعمال الكبيرة التي شهدها ميناء غزة. إلا أن أكبر زخم تلقاه اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة جاء من ازدهار السياحة ومن القروض الميسرة التي قدمها البنك الدولي وعدة دول مانحة.

وقدر أن الأردن حقق نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٧٠ر١ في المائة في عام ١٩٩٨ وبنسبة ١٠ر٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وقد حصلت زيادة ملحوظة في الاستثمار الخاص وزاد النمو في قطاع الخدمات، خصوصا في مجال السياحة. على أن انخفاض الإنتاج الزراعي، بسبب قلة المياه، بدد بعض النمو الذي حققته سائر القطاعات.

وفي لبنان، تناقص النمو من ٥ر٣ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٨، وازداد انخفاضا إلى حوالي ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٩٩. واستمرت، في عام ١٩٩٩، الأزمة التي يعانيها قطاع البناء بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. وشهد القطاع المصرفي تباطؤا في نشاطه في عام ١٩٩٩ قياسا على عام ١٩٩٨، وتبدى ذلك في انخفاض معدلات النمو السنوية للودائع والقروض والميزانيات الإجمالية. غير أن قطاع السياحة واصل أداءه الجيد، إذ ارتفع عدد السياح بحوالي ١٥ في المائة عنه في عام ١٩٩٨. لكن أسعار الفائدة على أذونات الخزانة ذات السنتين انخفضت من ١٦ إلى ١٤ في المائة خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام ١٩٩٩. ومع ذلك مازال سعر الفائدة مرتفعا أكثر مما ينبغي، ويجب تخفيضه كثيرا لتقليص أعباء خدمة الديون وتنشيط الاقتصاد. ويصدق ذلك بالذات في وقت تزيد فيه الحكومة الضرائب وتخفض نفقاتها في سعيها إلى تخفيض عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتجهد في خدمة دين عام تجاوز مجموعه ٢٠ مليار دولار في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وقد أعلنت الحكومة اللبنانية أنها ستسعى إلى تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين

٣ في المائة و٥ في المائة خلال السنوات الخمس القادمة. وهي، لذلك، مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تشجع الاستثمار الخاص، اللبناني والأجنبي على السواء؛ والتعجيل بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية؛ والبدء في أقرب وقت ممكن بعملية الخصخصة.

وفي الجمهورية العربية السورية، أفادت مصادر رسمية أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بنسبة ٨ر٧ في المائة في عام ١٩٩٨، لكنه لم يحقق إلا نسبة ٥ر٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وكان العامل الرئيسي وراء هذا التراجع الاقتصادي هو الانخفاض الكبير في الناتج الزراعي في عام ١٩٩٩، الذي يرجع أساسا إلى انخفاض الأمطار، خلال هذا العام، بنسبة ٦٠ في المائة عن متوسط الأعوام السابقة. والمعروف أن القطاع الزراعي هو من أهم المساهمين في اقتصاد البلد.

ويقدر أن النمو الاقتصادي ازداد في العراق، وهذا الازدياد يرجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في إيرادات النفط. ولأن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق لا تقيد الأنشطة التجارية وحركة رؤوس الأموال فحسب، بل تمنع كذلك الحكومة العراقية من التصرف في إيرادات النفط، فقد بقيت الظروف الاقتصادية للعراق سيئة جدا.

وبلغ متوسط إنتاج النفط في المنطقة ٧٤ر١٧ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٩، وفي ذلك انخفاض بنسبة ٣ر٣ في المائة عن إنتاج عام ١٩٩٨ البالغ ٤ر١٨ مليون برميل في اليوم.

وقد سجلت الكويت والإمارات العربية المتحدة أكبر انخفاض في الإنتاج بين أعضاء الإسكوا، إذ وصلت نسبة الانخفاض فيهما إلى ٠٢ر١٢ و٠٤ر١٠ في المائة، على الترتيب، عن مستوى عام ١٩٩٨. ولكن، من جهة أخرى، ارتفع إنتاج النفط لدى بعض أعضاء الإسكوا الآخرين، وكان أبرز ارتفاع في العراق، الذي أنتج ٥٣ر٢ مليون برميل في اليوم في المتوسط، أي بزيادة ٢٠ في المائة عن مستوى إنتاج عام ١٩٩٨ الذي كان ١١ر٢ مليون برميل في اليوم. ويمكن ان يلاحظ هنا أن التزام المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة بالتخفيضات المتفق عليها في إطار الأوبك قد عطل من قدرتها الإنتاجية زهاء ٣ ملايين برميل، و٦٥٠ ألف برميل و٥٠٠ ألف برميل في اليوم، على الترتيب.

وظلت أوضاع سوق العمل، بوجه عام، غير مؤاتية للباحثين عن عمل في معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في عام ١٩٩٩. فغالبية بلدان المنطقة لديها معدلات نمو سكاني عالية؛ وأعلى بكثير من هذه المعدلات معدلات النمو في عرض القوى العاملة. ولا يزال معدل النساء في قوة العمل، رغم تزايده، منخفضا نسبيا في بلدان المنطقة، فهو، في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، يتراوح بين ٢١ و٣٠ في المائة، ولدى باقي أعضاء الإسكوا يتدنى عن ذلك فيتراوح بين ١١ و٢٠ في المائة. ولما كان النمو الاقتصادي بطيئا، في أفضل الأحوال، في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، فمن المقدر أن التحسن الذي طرأ على أسواق العمل المحلية يكاد لا يذكر رغم انفتاح بعض فرص العمل في الخارج خلال الجزء الأخير من العام.

ولكن في مصر، يعزى إلى الإصلاحات الاقتصادية التي نفذت، ومشاريع التنمية العملاقة التي تجري في شبه جزيرة سيناء والوادي الجديد، والزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وانتعاش السياحة، انها ساهمت كثيرا في تخفيض معدل البطالة في عام ١٩٩٩. ويتضح من الأرقام الرسمية أن معدل البطالة بلغ أقصاه في مصر في عام ١٩٩٣، فوصل إلى ٤ر١٠ في المائة، وكان من أسباب ذلك عودة المصريين العاملين في الخارج في أعقاب حرب الخليج، ثم راح يتناقص في كل سنة بعد ذلك، فانخفض إلى ٨ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤، ثم إلى ٦ر٩ في المائة في عام ١٩٩٥، و٢ر٩ في المائة في عام ١٩٩٦، و٨ر٨ في المائة في عام ١٩٩٧، و٣ر٨ في المائة في عام ١٩٩٨، ويقدر أنه انخفض مرة أخرى إلى ٩ر٧ في المائة في عام ١٩٩٩. ويجدر بالملاحظة ان هناك مصادر أخرى، منها منظمة العمل الدولية، تقدر معدلات البطالة بما يتجاوز الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة بنحو ٥٠ في المائة. ولكن رغم ذلك، يتفق معظم المحللين الاقتصاديين على أن معدل البطالة في مصر ينخفض عاما بعد عام. ويمكن أن يعتبر هذا، في حد ذاته، إنجازا كبيرا لبلد عليه أن يوفر ٤٥٠ ألف فرصة عمل إضافية للوافدين الجدد إلى سوق العمل كل سنة.

ويعتقد أن ظروف العمل تحسنت في كل من الجمهورية اليمنية والضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٩، قياساً على العام السابق. فقد استفاد كل منهما من النمو الاقتصادي السريع الذي حققه. ولكن بالنظر إلى الارتفاع النسبي في معدل نمو السكان لديهما، البالغ ٥ر٣

في المائة، وللارتفاع الأكبر في نمو اليد العاملة، يعتقد أن تحسن الأوضاع في سوق العمل كان محدوداً.

أما في دول مجلس التعاون الخليجي فتختلف طبيعة سوق العمل، إذ يشكل العمال المغتربون الجزء الأكبر من قوة العمل، وقد ساهموا كثيراً في النمو الاقتصادي والتنمية في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة الماضية. ولكنهم، لأنه غير مسموح لهم بتملك العقارات أو القيام باستثمارات كبيرة، لا خيار لهم إلا تحويل الجزء الأكبر من أجورهم إلى بلادهم وإلى غيرها.

وتشكل الاستعاضة عن العمالة الأجنبية بأبناء البلد سياسة معلنة في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ سنين عديدة، لكن هذه السياسة نفذت بتشدد أكبر بكثير في عام ١٩٩٨، عندما تدهورت الظروف المالية والاقتصادية فجأة وتزايدت أعداد المواطنين الباحثين عن فرصة للعمل. وفي عام ١٩٩٩، لم تفتر الجهود التي تبذلها الحكومات للاستعاضة عن العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية، رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية.

وفي البحرين، بلغت نسبة العمال الوافدين ٦٢ في المائة من قوة العمل في عام ١٩٩٨، وكانت هذه هي أقل نسبة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكنها مع ذلك تعد مرتفعة جداً إذا قورنت بها في معظم بلدان العالم الأخرى. وفي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، سجلت الحكومة البحرينية أعلى مستوى من الإنفاق العام يمكن أن يستوعبه الاقتصاد، لكي توفر لمواطنيها مزيداً من فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت في تطبيق سياسة الاستعاضة عن العمال الوافدين بالمواطنين البحرينيين.

وفي الكويت، أصدرت الحكومة مرسوماً يفرض حداً أعلى لعدد العمال الوافدين المسموح بتوظيفهم، ويقضي بزيادة نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص من ٥ر١ في المائة إلى ٥ في المائة. وينص المرسوم كذلك على دفع بدلات اجتماعية وبدلات لأطفال الكويتيين العاملين في القطاع الخاص مماثلة للبدلات التي يتلقاها العاملون في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، تؤمن للشركات الخاصة التي تزيد من عدد المواطنين العاملين لديها معاملة تفضيلية في عطاءات المشاريع الحكومية. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، بلغ مجموع قوة العمل في الكويت ٢٥ر١ مليون عامل، أي أن عدد العاملين انخفض بنسبة ٦ر٠ في المائة في السنة. وقد حدث هذا الانخفاض رغم تزايد عدد العاملين الكويتيين بنسبة ٨ر٥ في المائة بعد انخفاض عدد العاملين الوافدين بنسبة ٩ر١ في المائة. وفي القطاع العام، الذي يضم أكثر من ٩٠ في المائة من العمالة الكويتية، بلغ معدل النمو السنوي لعدد العاملين ٧ر٥ في المائة، مع استيعاب ٥٤٣ ٥ وافداً جديداً إلى سوق العمل خلال الشهور الستة الأولى من السنة. ويدل هذا على أن الضغوط التي تعرضت لها الحكومة للحد من التعيينات الجديدة لم تحقق النتائج المطلوبة؛ وفي أي حال، أصبحت هذه الزيادة ممكنة بعد الارتفاع الشديد وغير المتوقع في الإيرادات الحكومية.

وفي عُمان، انخفض مجموع العاملين الوافدين من ٨٤٧ ٤٩٣ في عام ١٩٩٧ إلى ٥٢٧ ٤٨٢ في عام ١٩٩٨، أي بنسبة ٣ر٢ في المائة، بينما ارتفع عدد العُمانيين الموظفين في القطاع العام بنسبة ٦ر٢ في المائة. واستمرت سياسة الاستعاضة عن العمال الوافدين بالمواطنين العُمانيين في عام ١٩٩٩، وحققت هذه السياسة أكبر نجاح لها في القطاع العام وقطاع المصارف والقطاع المالي.

وفي قطر، استمرت سياسة الاستعاضة عن الوافدين بأبناء البلد. ويقدر أن حوالي ٠٠٠ ٧٥ وافد غادروا قطر خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

وفي المملكة العربية السعودية، يتجاوز عدد العاملين الوافدين ٦ ملايين عامل، وهذا العدد يمثل ٧٠ في المائة من مجموع القوة العاملة في المملكة، و٩٠ في المائة من القوة العاملة في القطاع الخاص. ومن بين الأولويات العليا في خطة التنمية السعودية السابعة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، التي أعلن عنها في آب/أغسطس ١٩٩٩، تطوير العمالة السعودية وتوفير فرص العمل للمواطنين. ويعتزم المجلس الاقتصادي، الذي أنشئ مؤخراً، توفير فرص العمل للمواطنين من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي والاستعاضة عن العمال الوافدين بالمواطنين السعوديين.

وفي أربعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، هي البحرين وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية، بلغ معدل التضخم ١ في المائة أو أقل خلال السنوات الثلاث الماضية. بل ان هذا المعدل كان سالباً (أي حدث انكماش) في البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٨. لكن التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ تشير إلى حدوث ارتفاع في معدلات التضخم هو أقل بقليل مما كانت عليه هذه المعدلات في العام الماضي في أربعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير

التقديرات إلى أن التضخم، ضمن هذه المجموعة، بلغ أعلى معدل له في الإمارات العربية المتحدة، وأن قطر هي البلد الخليجي الوحيد الذي تدنى فيه التضخم عما كان عليه في السنة السابقة.

ولما كانت عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بسعر الدولار الأمريكي (باستثناء الدينار الكويتي، المرتبط بسلة من العملات يسيطر عليها الدولار الأمريكي)، كانت السياسات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي متشددة عموما في عام ١٩٩٩. فقد رفعت أسعار الفائدة تمشيا مع إجراءات مماثلة اتخذتها السلطات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن الإنفاق الحكومي في كل بلدان المجلس، باستثناء قطر، كان أعلى بكثير في عام ١٩٩٩ منه في عام ١٩٩٨. وكان إلغاء جزء من الدعم عن السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، واحدا من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان.

وسجلت البحرين معدل تضخم بلغ ٢ر٠ في المائة في عام ١٩٩٧، ومعدل انكماش بلغ ٤ر٠ في المائة في عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل التضخم في عام ١٩٩٩ بلغ ٥ر٠ في المائة، وهو أقل معدل بين أعضاء الإسكوا. وبلغ معدل التضخم في الكويت ٧ر٠ في المائة في عام ١٩٩٧ و٢ر٠ في المائة في عام ١٩٩٨، وتشير تقديرات أولية إلى أنه بلغ ٧ر٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وسجلت عمان معدل انكماش بلغ ٥ر٠ في المائة في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، بينما تشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٩ إلى معدل تضخم قدره ٨ر٠ في المائة. وسجلت قطر معدل تضخم بلغ ٩ر٤ في المائة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. وتشير التقديرات إلى أن هذا المعدل انخفض إلى ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٩٨ وإلى ٥ر١ في المائة في عام ١٩٩٩. وسجلت المملكة العربية السعودية معدل انكماش بلغ ٤ر٠ في المائة في عام ١٩٩٧ و٢ر٠ في المائة في عام ١٩٩٨، ولكن تشير تقديرات أولية إلى أن معدل التضخم في المملكة بلغ ١ في المائة في عام ١٩٩٩. وبلغ معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة ٢ في المائة في عام ١٩٩٧ و٦ر١ في المائة في عام ١٩٩٨، وتشير التقديرات الأولية إلى أنه بلغ ٣ في المائة في عام ١٩٩٩.

ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، تشير التقديرات الأولية إلى أن لبنان والجمهورية العربية السورية سجلا أدنى معدل للتضخم في عام ١٩٩٩، إذ بلغ ١ في المائة. لكن معدل التضخم في لبنان كان أدنى منه في عام ١٩٩٨، بينما كان معدل التضخم في الجمهورية العربية السورية أعلى.

وانخفض معدل التضخم في لبنان من ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٧ و٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وصاحب هذا الانخفاض، في كل من تلك السنوات، انخفاض في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلد. وقد تواصل هذا الاتجاه في عام ١٩٩٩، إذ أثر ضعف النمو الاقتصادي، وتقييد الإنفاق الحكومي، وفرض سياسات نقدية متشددة، تأثيرا سلبيا على الطلب الاستهلاكي العام وعلى الاستثمار، وبالتالي انخفض معدل التضخم في البلد.

وفي الجمهورية العربية السورية، انخفض معدل التضخم من ٨ر٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢ر٢ في المائة في عام ١٩٩٧، ثم سجل معدل انكماش قدره ٢ر١ في المائة في عام ١٩٩٨. ورغم أن النشاط الاقتصادي ظل بطيئا في عام ١٩٩٩، فقد أدى الجفاف الذي شهده البلد إلى انخفاض شديد في إنتاج القطاع الزراعي، وهو قطاع هام، ومن ثم ارتفعت الأسعار بنسبة ١ في المائة.

وفي الأردن، كان معدل التضخم منخفضا نسبيا، فبلغ ٣ في المائة في عام ١٩٩٧ و١ر٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وتشير التقديرات إلى أنه انخفض إلى ٩ر١ في المائة في عام ١٩٩٩ لأسباب مماثلة لأسباب انخفاضه في لبنان، وهي ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقييد الإنفاق الحكومي، وتطبيق سياسات نقدية متشددة. ولم ينخفض معدل التضخم في الأردن إلى أقل من المستوى الذي تشير إليه التقديرات، والسبب في ذلك، أساسا، هو ارتفاع أسعار السلع الزراعية بسبب الجفاف.

وفي مصر، انخفض معدل التضخم من ٣ر٧ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٨ر٤ في المائة في عام ١٩٩٧ وإلى ١ر٤ في المائة في عام ١٩٩٨. وتواصل هذا الاتجاه في عام ١٩٩٩، إذ بلغ معدل التضخم، حسب التقديرات، ٣ر٢ في المائة. وقد كان للسياسات النقدية والمالية الحذرة دورها في تخفيض هذا المعدل في مصر.

وتشير التقديرات إلى أن الجمهورية اليمنية حققت أكبر انخفاض في معدل التضخم بين أعضاء الإسكوا، إذ انخفض معدل التضخم لديها من ٢ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٢ في المائة في العام التالي، حسب التقديرات الأولية. والعامل الرئيسي الذي ساهم في هذا الانخفاض هو ارتفاع قيمة الريال اليمني في عام ١٩٩٩، بفضل

الارتفاع الكبير في إيرادات النفط، والزيادة الكبيرة في المعونة الأجنبية. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، انخفض معدل التضخم من ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ما يقدر بـ ٦ر٥ و٤ في المائة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، على التوالي.

ثانيا- التطورات النقدية والضريبية والمالية

ازدادت فعالية السياسات النقدية في معظم بلدان الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ بفضل التغييرات التي أجريت في النظام المالي وما أضيف إليه من قواعد وأنظمة جديدة. وفي عدد من البلدان الأعضاء (منها الأردن وعمان ومصر واليمن)، أحرز تقدم ملموس في تحرير هيكل أسعار الفائدة، مع التركيز، في البداية، على أسعار الفائدة على الودائع، وفي تضييق نطاق أسعار الفائدة التفضيلية، خصوصا على القروض المقدمة إلى مؤسسات القطاع العام. وقامت بلدان أخرى في منطقة الإسكوا (منها الامارات العربية المتحدة ولبنان) بتوسيع نطاق الأصول المتوافرة للمدخرين من خلال إصدار أوراق مالية بأسعار فائدة محددة وفقا للسوق.

واستلزم تحسين آليات الرقابة النقدية، وخاصة في سياق التحرير المالي، اللجوء إلى وسائل الرقابة النقدية غير المباشرة لتحل محل القيود المفروضة على حجم القروض. وقامت معظم بلدان الإسكوا بتعديل آليات إعادة الخصم وجعلها أكثر تجاوبا مع ظروف السوق، وازداد، في إدارة السيولة، بيع وإعادة شراء الأوراق الصادرة عن البنوك المركزية وأذون الخزانة. وعلاوة على ذلك، زادت بلدان المنطقة من توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني المفروضة على مختلف المؤسسات المالية.

غير أن انخفاض مستوى السيولة في السوق في معظم بلدان الإسكوا خلال عام ١٩٩٨ والنصف الأول من عام ١٩٩٩ أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة السائدة في السوق في هذه البلدان. واستقرت هذه الأسعار خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩، في أعقاب ارتفاع السيولة في السوق نتيجة لازدياد العائدات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي وما نجم عنه من منافع فرعية تدفقت من هذه البلدان إلى سائر بلدان الإسكوا؛ بينما استمرت الجهود الرامية إلى تعبئة المدخرات المحلية، وهي جهود تمس الحاجة إليها. وشجعت البنوك المركزية في عدد من بلدان الإسكوا (مثل الاردن وعمان) القطاعات المصرفية على أن تعرض على الجمهور مجموعة من برامج الإدخار التنافسية، مدعومة بحوافز نقدية وجوائز تشجيعية. وفي بلدان أخرى في منطقة الإسكوا (منها المملكة العربية السعودية ولبنان ومصر)، عززت البنوك المركزية مراقبتها لعمليات الأسواق النقدية والمالية. وشمل ذلك سياسات الائتمان المصرفي، وضبط نوعية الأصول، ونوعية الإدارة، ونظام تقييم الائتمان، والتقيد بقواعد وأنظمة البنك المركزي، ومسائل أخرى تتعلق بالملاءة، والسيولة، والأداء العام.

وظهرت خلال السنوات القليلة الماضية اتجاهات جديدة في السياسات المالية في معظم بلدان الإسكوا. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، استلزمت تقلبات أسعار النفط، الذي يشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية، إجراء عدد من التعديلات في أولويات الإنفاق العام، وكان الهدف من هذه التعديلات تخفيض معدل نمو نفقات الميزانية، وبالتالي عجز الميزانية. وفي البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، بذلت جهود كبيرة لوضع ميزانيات انكماشية تزداد فيها النفقات بمعدل أقل من معدل التضخم، مما يؤدي إلى تخفيض النفقات بالقيمة الحقيقية. ومن أجل تقليل اعتماد نفقات الميزانية على العائدات النفطية، سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تحديد بعض المبادئ الأساسية لسياسة مالية مستقرة وطويلة الأجل تتفرع منها سياسات تهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتخفيض النفقات. أما بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فقد لجأت بصورة متزايدة إلى أدوات تعبئة الموارد المحلية، مثل تحسين طرق تحصيل الضرائب، وفرض ضرائب جديدة وزيادة معدلات الضرائب القائمة، فضلا عن زيادة استخدام الأدوات المالية مثل سندات وأذون الخزانة. وسعت مجموعتا البلدان الأعضاء كلتاهما إلى تخفيض عجز الميزانية إما برفع أسعار ورسوم استخدام المرافق والخدمات العامة أو بتخفيض الإعانات ومنح زيادات أقل في أجور ومرتبات القطاع العام.

وفي عام ١٩٩٩، كان عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية وعمان وقطر، يعتزم إجراء إصلاحات تشريعية تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن ثم إيجاد مصدر جديد للإيرادات وتخفيض العبء المالي. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة الخصخصة باعتبارها خيارا استراتيجيا في مجال السياسات غايته اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والتوصل،

على نطاق أوسع من ذلك، إلى إرساء الاقتصاد على أساس متين، بواسطة تعزيز دور القطاع الخاص بحيث يتسنى تنويع مصادر إيرادات الميزانية.

أما الإصلاحات المالية في بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فهي تهدف إلى إزالة اختلالات المالية العامة، واعتماد مبدأ الندرة النسبية للموارد، ووضع حد لتبديد الموارد المالية العامة، وتسهيل الانتقال إلى ظروف اقتصادية تسهم في زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام لتصبح بالتالي متينة تجاريا. وقد أصبحت المسائل المتصلة بتخفيض الإعانات غير المباشرة عنصرا هاما في برامج الإصلاح المالي لمعظم هذه البلدان، وهي تشمل اعتماد نظم ضريبية فعالة، وترشيد الخدمة المدنية، وتعزيز القدرة الادارية المالية، وزيادة الشفافية في مجال الإنفاق.

وعلى الرغم من تعهد معظم حكومات بلدان الإسكوا بمواصلة عملية الخصخصة، استمر، في الواقع، التزام هذه الحكومات بالنهوض بالاستثمارات العامة، التي ازدادت بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة في فئة ما يسمى الخدمات العامة. وتكشف تفاصيل الإنفاق أن الجانب الأكبر من هذه الزيادة يعود في معظم البلدان الأعضاء، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى النفقات الدفاعية وبنود أخرى غير محددة، بينما ينخفض الإنفاق على التعليم والخدمات الصحية، مثلا، كنسبة مئوية من مجموع الاستثمار والنفقات الرأسمالية. وتشعر حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي بقلق بالغ إزاء هذا التطور، لاسيما إزاء ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩، إذ ان هذه الحكومات كانت تنوي إقرار النفقات الملتزم بها في الميزانية للهذين المجالين ولكنها اضطرت إلى تأجيل ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩.

ثالثا- أداء القطاع الخارجي

كان أهم حدث خارجي تأثرت به المنطقة خلال عام ١٩٩٩ هو الزيادة الهائلة التي حصلت في أسعار النفط خلال النصف الثاني من السنة، عقب القرار الذي اتخذه أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، في آذار/مارس ١٩٩٩، بخفض الانتاج. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي (وأربعة منها أعضاء في الأوبك)، عوض ارتفاع أسعار النفط، بل تجاوز، انخفاض مستوى الانتاج. واعتبارا من الربع الثاني من عام ١٩٩٩، بدأ اتجاه الانخفاض الذي شهدته صادراتها خلال السنوات السابقة ينعكس. ففي الكويت مثلا، ازدادت الصادرات النفطية بنسبة ٢٤ في المائة بين الربعين الأول والثاني من عام ١٩٩٩، بعد أن كانت انخفضت بنسبة ٣٧ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وفي عمان، ازدادت الصادرات النفطية بنسبة ٤١ في المائة بين الربعين الأول والثاني من عام ١٩٩٩، بعد أن انخفضت بنسبة ٣١ في المائة في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧. وكان لارتفاع أسعار وعائدات النفط آثار إيجابية على الحسابات الخارجية للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا هي الأخرى - إما مباشرة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط (الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن) أو بصورة غير مباشرة، من خلال ازدياد صادراتها إلى المنطقة، وتحويلات العمال، والمعونة المالية المقدمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي (هناك، في العادة، تناسب إيجابي بين هذه التدفقات والعائدات النفطية).

ويعتمد كثير من بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، في تصريف صادراته، على أسواق بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تتلقى، في كثير من الأحيان، ما يزيد على ٤٠ في المائة من مجموع صادراتها، كما هو الحال بالنسبة للبنان والأردن. ولكن، بما أن الصادرات النفطية لم تكن قد انتعشت في بداية السنة، فقد حصل انخفاض في حصة الصادرات البينية ضمن مجموع صادرات معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا بين النصف الأول من عام ١٩٩٨ والنصف الأول من عام ١٩٩٩(بنحو ٤ في المائة بالنسبة للأردن، و١٨ في المائة بالنسبة للبنان، و٢٠ في المائة بالنسبة للجمهورية العربية السورية، و٤٠ في المائة بالنسبة لليمن). وكانت مصر هي البلد الوحيد الذي تمكن من زيادة حصته من الصادرات البينية بنحو ٤ في المائة خلال الفترة ذاتها. غير أن من المرجح أن يكون الوضع قد تحسن خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩ نتيجة لارتفاع أسعار النفط.

وازدادت الاحتياطيات الدولية، باستثناء الذهب، في معظم بلدان المنطقة بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ (٢٧ في المائة بالنسبة للبحرين، و٢٢ في المائة بالنسبة للكويت، و٥٠ في المائة بالنسبة لعمان، و٢٠ في المائة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، و١٢ في المائة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، و٥٠ في المائة بالنسبة للاردن، و١٩ في المائة بالنسبة للبنان، و٣٧ في المائة بالنسبة لليمن). وكانت مصر هي البلد الوحيد الذي سجل انخفاضا في

احتياطياته الدولية، التي انخفضت بنسبة ١٧ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. ومع ذلك، ظلت احتياطيات مصر الدولية تكفي لتمويل واردات ٧ أشهر. ويمكن أن تعزى الزيادة السريعة في احتياطيات الأردن من العملات الأجنبية، رغم ضعف أداء الحساب الجاري، إلى المبالغ التي أودعتها في الأردن عدة بلدان عربية دعما له بعد وفاة الملك حسين في شباط/فبراير ١٩٩٩. وفي نهاية عام ١٩٩٩، كانت تغطية الواردات مرتفعة في لبنان والأردن والكويت ومنخفضة في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ولم تطرأ تغيرات كبيرة على الديون الخارجية للبلدان الأعضاء في عام ١٩٩٩. وفي البلدان ذات المديونية المرتفعة، ولا سيما الأردن وقطر والجمهورية العربية السورية واليمن، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا طفيفا في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٦ باستثناء قطر، واستمرت في الانخفاض في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧، باستثناء قطر واليمن. ففي قطر، بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١ في المائة في عام ١٩٩٨، بعد أن كانت ٧٩ في المائة في عام ١٩٩٦. وكانت نسبة خدمة الدين من أعلى النسب في المنطقة، إذ كانت تتجاوز ١٢ في المائة. ويعمل هذا البلد، من أجل تحسين إدارة ديونه الخارجية، على تنويع مصادر التمويل الدولي عن طريق تمويل المشاريع الجديدة من القروض الخارجية والسندات وليس من عائدات النفط والغاز المتقلبة، وهو يستخدم هذه الأخيرة في تدعيم احتياطيات الدولة وتسديد ديونها الخارجية. أما البلدان ذات الديون الخارجية، المنخفضة نسبياً قياسا بالناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما الامارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والكويت ولبنان، فقد سجلت انخفاضا طفيفا في نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨.

وما زالت البلدان الأعضاء ملتزمة بالعولمة. وقد وافقت منظمة التجارة العالمية على انضمام الأردن إليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بعد أن سن هذا البلد مجموعة من القوانين ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، وبذلك وصل العدد الإجمالي لبلدان الإسكوا التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى ستة (البلدان الأخرى هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر ومصر والكويت). ومُنح كل من عُمان ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن مركز مراقب، وهذه البلدان تواصل المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، تنطوي العضوية في المنظمة على تحديات خاصة، إذ تعارض المملكة تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات إلى الحد الأدنى المطلوب وفتح قطاعات رئيسية أمام الاستثمار الأجنبي.

وبالاقتران مع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أقرت بلدان مجلس التعاون الخليجي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إنشاء اتحاد جمركي بحلول عام ٢٠٠٥، بعد عقدين من المناقشات تقريبا. وسيكون توحيد التعريفات الجمركية خطوة هامة تخطوها بلدان المجلس في مفاوضاتها الرامية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. غير أن تنفيذ ذلك يمكن أن يستغرق بعض الوقت بسبب عدم اتفاق أعضاء المجلس على مدى وسرعة تخفيض التعريفات. وكانت البلدان العربية قد اتفقت أيضا، في عام ١٩٩٧، على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال فترة عشر سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ وقد بدأ تنفيذ ذلك ولكن التقدم فيه بطيء. وبعض بلدان الإسكوا هي، أيضا، أطراف في اتفاق الشراكة الأوروبية-المتوسطية. وقد أبرمت اتفاقات لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الواقعة على البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠. والأردن وفلسطين (السلطة الفلسطينية) هما عضوا الإسكوا الوحيدان اللذان وقعا اتفاق الشراكة حتى الآن، بينما لا تزال الجمهورية العربية السورية ومصر ولبنان تفاوض بشأن الانضمام إليه.

رابعاً- العلم والتكنولوجيا في منطقة الإسكوا: تقييم

لا تزال بلدان الإسكوا تفتقر بشدة إلى سياسات متكاملة وشاملة تكرس النهوض بالقدرات في مجالي العلم والتكنولوجيا. وثمة قوانين وقواعد وأنظمة متفرقة نشأت منها، بطريقة ضمنية وفعلية، نظم لسياسات العلم والتكنولوجيا مشتتة في أغلب الأحيان وغير مترابطة في بعض الأحيان. وأدى هذا إلى تخفيض الفعالية والكفاءة في استخدام موارد، كانت بالفعل شحيحة، وإلى التركيز على اعتبارات العرض عوضاً عن اعتبارات الطلب، والتشديد على الكمية وليس النوعية فيما يتعلق بتطوير القوى العاملة في العلم والتكنولوجيا. وتشمل المجالات التي تحظى بالأولوية في مثل هذه النظم: الزراعة، والصناعات الغذائية، والخدمات الصحية، والدفاع.

ومراكز التعليم العالي ومؤسساته المختصة بالبحث والتطوير هي من أكثر أنواع مؤسسات النظم الوطنية تطورا في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان الأعضاء. ولا بد من توجيه مزيد من الجهود إلى إيجاد أدوات تكمل الأشكال المؤسسية التقليدية، ولا سيما منها المنشآت المعنية بالمعايير والنوعية والمعايرة، وتقديم الخدمات حضوريا وتأمين الخدمات الارشادية، والترتيبات المؤسسية والتنظيمية لتوفير رأس المال اللازم للاستثمار في بناء القدرات في مجالي العلم والتكنولوجيا.

وكثيرا ما يكون لمؤسسات البحث والتطوير في البلدان الأعضاء هياكل تنظيمية متفككة وغير مستقرة، وكثيرا ما تعاني من الممارسات الإدارية السيئة، وتعمل تحت وطأة قيود مالية شديدة. وهي، لذلك، لا تساهم إلا بشكل محدود في قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية.

ويبلغ الانفاق على البحث والتطوير، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نحو ٠ر٢ في المائة في العديد من البلدان الأعضاء، وينخفض إلى أقل من ٠ر٠٥ في المائة في بعضها. ونسب الانفاق التي ترتفع عن هذا المعدل في بعض بلدان الإسكوا لا تتجاوز، في أقصاها، عشر ما ينفقه الكثير من البلدان المتقدمة النمو على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويلاحظ أن الوضع لا يختلف عن ذلك فيما يتعلق بالموارد البشرية المكرسة للبحث والتطوير. فبحسب الأرقام المتوفرة، تراوحت نسبة الموظفين في مجال البحوث لكل مليون نسمة بين ٣٠ موظفا في الجمهورية العربية السورية و٢٣٠ موظفا في الكويت في عام ١٩٩٧، في حين تبلغ النسب المقابلة لهؤلاء الموظفين في البلدان المتقدمة النمو نحو عدة آلاف لكل مليون. والوضع أسوأ من ذلك، فيما يتعلق بالموظفين التقنيين، إذ تراوحت نسبتهم ضمن كل مليون نسمة بين ٢٥ موظفا في الجمهورية العربية السورية ونحو ٧٠ موظفا في الكويت عام ١٩٩٧، في مقابل أرقام تتجاوز الألف في البلدان المتقدمة النمو.

ومعدل مشاركة النساء أعلى في مصر منه في بلدان الإسكوا الأخرى. لكن عدد النساء اللاتي يقبلن حاليا على فرص العمل الجديدة التي يتيحها إنشاء المؤسسات الجديدة المعنية بالمعايير واختبار النوعية، وما إلى ذلك، في بعض بلدان الإسكوا الأخرى، يفوق ما كان عليه في أي وقت مضى.

وتتجلى نواتج نظم العلم والتكنولوجيا، أساسا، في ما يضمه العلم والتكنولوجيا من معارف جديدة ومكيفة تتعلق بالمنتجات وعمليات الانتاج. وكثيرا ما تكون هذه المعارف متضمنة في براءات الاختراع، وأكثر من ذلك ظهورها في منشورات متخصصة بمجال العلم والتكنولوجيا. ونظرا إلى أوجه القصور المذكورة آنفا، التي تعاني منها أنشطة البحث والتطوير المحلية، ليس من الغريب أن يكون ناتج هذه الأنشطة في البلدان الأعضاء متخلفا عنه في البلدان والتجمعات الإقليمية الأخرى. ويوضح ذلك، جزئيا، مستوى نشاط إصدار البراءات في هذه البلدان.

ويتوقف مستقبل النظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا في البلدان الأعضاء، إلى حد كبير، على المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي والتدريب التقني والمهني. وفي الاستعراضات التي اجريت مؤخرا لحالة هذه المؤسسات ما يبعث على القلق والأمل في آن معا.

فقد ازداد عدد الوافدين على النظم الوطنية للتعليم العالي زيادة مستمرة عبر السنين. ويكرس بعض البلدان الأعضاء، ولا سيما المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية، اهتماما متزايدا لتدريب القوى العاملة ذات المستوى المتوسط في مجال العلم والتكنولوجيا.

ومن الاتجاهات الايجابية الأخرى أن عدد النساء المتخرجات بشهادات جامعية في بلدان الإسكوا يتجاوز الآن ما كان عليه في أي وقت مضى. وهذا اتجاه عام سائد في جميع البلدان الأعضاء، بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي.

والموارد المالية المخصصة للتعليم العالي غير كافية عموما، وهذا يسيء كثيرا إلى مجالات العلم والتكنولوجيا التي تتطلب معدات متخصصة ومواد باهظة التكاليف وتجديدا مستمرا في مرافق التعليم والبحث الجامعيين، وقد ترك أثرا كبيرا جدا في نوعية المتخرجين المتخصصين في العلم والتكنولوجيا.

ومن أدل المؤشرات على إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الحديثة واستخدامها: عدد المواقع الرئيسية الهامة التي ينشئها أي بلد من البلدان على الانترنيت. ويبدو أن بلدان الإسكوا، التي يشكل مجموع عدد سكانها نسبة ٧ر٢ في المائة من عدد سكان العالم، لم تنشىء أكثر من حوالي ٠ر٠٥ في المائة من عدد المواقع في العالم. ويتفاوت عدد المواقع التي أنشأتها البلدان

الأعضاء تفاوتا كبيرا، إذ لم تكن الجمهورية العربية السورية قد أنشئت أكثر من موقع واحد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بينما كانت الإمارات العربية المتحدة قد أسست ٧٠٠ ١٩ موقع.

والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان الأعضاء، وهي ضرورية جدا لضمان الاتصالات الداخلية وللوصول إلى مصادر المعلومات القائمة خارج المنطقة، لا تزال، إلى حد بعيد، دون المستوى المطلوب من حيث كثافة شبكات الاتصالات ومن حيث نوعيتها مقارنة بالهياكل الأساسية المتوفرة في البلدان المتقدمة النمو أو حتى مقارنة بالمتوسط العالمي.

وتتضمن المهام الرئيسية للنظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا نقل التكنولوجيا وتكييفها ونشرها. وأهم الجهات التي تقوم بالمهمة الأولى في بلدان الإسكوا هي الدوائر الحكومية وشركات القطاع العام، وذلك من خلال التعاقد المباشر مع موردي التكنولوجيا الأجانب، ودون مشاركة، أو بمشاركة محدودة، من مؤسسات العلم والتكنولوجيا المحلية. وبالتالي، لا يتخذ إلا القليل من إجراءات تكييف التكنولوجيا ونشرها باستخدام القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية.

وتكشف العقود التي أبرمتها البلدان الأعضاء خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩ مع موردي التكنولوجيا الذين يقدمون تكنولوجيا تتجلى في المعدات والخدمات، وكذلك في أشكال متعددة من الدراية، عن أنماط ملفتة للنظر في أنشطة نقل التكنولوجيا. فبلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كانت تشغل موقعا طليعيا في الانفاق على عقود نقل التكنولوجيا. وقد أنفق البلدان، معا، ما لا يقل عن ٥٦ في المائة من مجموع المبلغ الذي أنفقته البلدان الأعضاء، مجتمعة، على عقود نقل التكنولوجيا خلال هذه الفترة، وهو ١٤٧ مليار دولار.

ويبدو أن العقود التي تتناول بناء الهياكل الأساسية، مع التركيز خصوصا على مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية وأنشطة التطوير الصناعي، استهلكت معظم انفاقات هذه الفترة: نحو ٦٢ في المائة من مجموع قيمة العقود المبرمة. أي أن الانفاق على بناء الهياكل الأساسية للاتصالات تجاوز ٢ر٥ مليارات دولار.

خامسا- التنمية القائمة على المشاركة والمراعية للنوع الاجتماعي

هناك علاقة مباشرة بين إدراج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، من جهة، وعملية التنمية المستدامة، من جهة أخرى. فالاعتراف بالأدوار الدينامية، إنما المكونة اجتماعيا، التي يمكن للنساء والرجال القيام بها في عملية التنمية، أدى إلى تحول في النموذج من نهج "المرأة في التنمية" إلى نهج "النوع الاجتماعي والتنمية"، أي من إشراك المرأة في عملية التنمية إلى شمل منظور النوع الاجتماعي بسياسات وخطط وبرامج ومشاريع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية وغير الحكومية. وفي منطقة الإسكوا والعالم كله، سيستمر تهميش المرأة، وظهور أشكال جديدة لاستبعادها، تؤثر خصوصا على النساء الضعيفات والفقيرات. ثم ان العولمة والتكييف الهيكلي يطرحان تحديات هائلة (ضمنها احتمالات تضرر العلاقات بين الجنسين)، لكنهما ينتجان أيضا عددا هائلا من الفرص أمام النساء والرجال في بلدان الإسكوا.

ويشكل تمكين المرأة من خلال التعليم والعمالة الإنتاجية، وإضفاء الطابع المؤسسي على تنظيم الأسرة في إطار رعاية الصحة الإنجابية، أهدافا أساسية للاستدامة. فدور المرأة يعتبر حاسما في تحديد الهيكل الديمغرافي المستقبلي (بالنظر إلى وظيفتها الإنجابية) وفي إضفاء الانسجام على الترابط بين السكان والتنمية المستدامة. والمرأة هي عنصر أساسي في عملية التنمية التشاركية، بسبب اشتراكها المباشر في تنمية الموارد البشرية.

وقد ازداد سكان المنطقة من ١٤١ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٦٧ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن يرتفع إلى ٢٣١ مليون نسمة في عام ٢٠١٥. وخلال أكثر من عقدين، كان هذا العدد يزداد بمعدل يقدر بـ ٢ر٩ في المائة سنويا. ويتوقع أن ينخفض متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني من ٢ر٩ في المائة إلى ٢ر٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ويقدر معدل الخصوبة الإجمالي للمنطقة بـ ١ر٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، ولكن يتوقع أن ينخفض إلى ٣ر٣ في عام ٢٠١٥. وعلى المستوى الإقليمي، كان العمر المتوقع لدى الولادة ١ر٧١ سنة في عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن يرتفع إلى ٤ر٧٣ في عام ٢٠١٥. وأدى ارتفاع الخصوبة، مقترنا بانخفاض معدل الوفيات، إلى اختلال في الهيكل العمري للسكان، وأوجد ظاهرة زخم سكاني. ولهذا الزخم تأثيران أولهما ان الهيكل الفتي للسكان سيضمن ارتفاع العدد المطلق

للمواليد، حتى لو انخفض معدل الخصوبة الإجمالي؛ والثاني ان ازدياد السكان الذين هم في سن العمل سيوقع ضغطا كبيرا على القدرة الاستيعابية لسوق العمل. ولذا فإن تحقيق استقرار مبكر للسكان (خلال فترة ٢٠ عاما) سيساهم بشكل حاسم في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية المستدامة. أما بالنسبة لتحقيق الاستقرار في السكان، فطالما لم تتخذ على الصعيد الإقليمي، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، تدابير شاملة (تستهدف النساء على مختلف المستويات الصغيرة جدا وعلى مستوى الأسر المعيشية)، فإن معدل الخصوبة الإجمالي سيبقى حتى عام ٢٠١٥ أعلى بكثير من مستوى التثبيت الذي يبلغ ١ر٢ من الأطفال للمرأة الواحدة. وكثيرا ما يربط بين ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وعلى الرغم من أن الاستثمار في التعليم تحسن على مر السنين، كما يظهر من ارتفاع المستوى العام لتحصيل العلم بالنسبة إلى النساء والرجال على حد سواء في منطقة الإسكوا والعالم العربي ككل، يبدو أن الارتباط غير كاف بين التعليم والخصوبة في المنطقة. فتحسن نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي يقترن باستمرار ارتفاع معدلات الخصوبة. ويوحي هذا الوضع بأن التعليم، وإن كان شرطا ضروريا لتثبيت عدد السكان، لا يكفي لتحقيق انخفاض ملحوظ في الخصوبة الإجمالية. ومستوى عمالة المرأة ومستوى تعليمها هما متغيران مترابطان لا يمكن الفصل بينهما، ويؤثران تأثيراً أكيداً في قرارها بشأن عدد الأطفال الذين ترغب في إنجابهم.

وتكشف أنماط الزواج في المنطقة أن متوسط العمر عند الزواج الأول في سبعة من بلدان الإسكوا كان، خلال التسعينات، أقل من ٥ر٢٢ عاما، بينما كان معدل الخصوبة الإجمالي يتراوح بين ١ر٤ و٣ر٧ للمرأة الواحدة. غير أن هذا العمر كان يتراوح، في باقي المنطقة، بين ٢٣ و٢٥ عاما، وهو عمر لا يزال أدنى بكثير من المتوسط المعاين في البلدان المشابهة من حيث نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي والواقعة في مناطق العالم الأخرى. كما أن فجوة سن الزواج بين الذكور والإناث لا تزال أوسع في منطقة الإسكوا منها في المناطق الأخرى. ولأن فترة الإنجاب لدى المرأة العربية مازالت طويلة جدا، ولأن المباعدة بين الولادات هي ممارسة حديثة العهد في العديد من بلدان الإسكوا، ستبقى معدلات الخصوبة مرتفعة لسنوات عديدة قادمة. وتوضح الإحصاءات فيما يتعلق بالأساليب العصرية لتنظيم الأسرة أن استخدام وسائل منع الحمل، على نطاق المنطقة، ارتفع من ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٧. لكن من الصعب إثبات العلاقة بين منع الحمل والخصوبة بسبب نقص المعارف والمعلومات.

وتظهر آثار ضعف التفاعل بين القوى الاجتماعية-الاقتصادية والخصوبة في الاختلال الواضح في هيكل وتكون السكان. فبالرغم من أن نسبة الأطفال المتدنية أعمارهم عن ١٥ عاما انخفضت، على المستوى الإقليمي، من ٤١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٥ ثم إلى ١ر٣٨ في المائة عام ٢٠٠٠، ويتوقع لها أن تواصل الانخفاض حتى ٦ر٣٢ في عام ٢٠١٥، ارتفع العدد المطلق للسكان المشمولين بهذه الفئة العمرية من ٦ر٤٥ مليوناً في عام ١٩٩٥ إلى ٥ر٦٣ مليوناً في عام ٢٠٠٠، ويتوقع له أن يزداد زيادة مطلقة تبلغ ٦ر٢٩ مليوناً، ليبلغ ٣ر٧٥ مليوناً، بحلول عام ٢٠١٥. وفي الوقت الحاضر تبلغ نسبة الشباب (١٥-٢٤ عاما) ٦ر١٨ في المائة من مجموع السكان على المستوى الإقليمي، وسيظل هذا الرقم مستقرا تقريبا خلال الفترة المستعرضة. ولعملية التحول الديمغرافي أثر مباشر على معدل المشاركة في قوة العمل. فحتى لو انخفض معدل الخصوبة في المنطقة، سيكون الانخفاض في عرض القوى العاملة، ولا سيما بالنسبة للباحثين عن عمل لأول مرة، متأخراً بما يتراوح، حسب التقديرات، بين ١٠ أعوام و٢٥ عاما. ويتوقع أن يستمر نمو القوة العاملة بأكثر من ٣ في المائة سنويا حتى عام ٢٠١٥.

ويتجاوز عرض القوى العاملة طلبها، فيما يخص القوى العاملة النسائية، في جميع البلدان الأعضاء تقريبا. ويترتب على ذلك احتمال تفاقم نقص العمالة ضمن هذه الفئة. ولا يمكن تحقيق تنمية الموارد البشرية دون المساواة بين الجنسين. فالتنمية المستدامة للموارد البشرية تستلزم، حتماً، اعتماد نموذج التنمية الذي يشمل مراعاة النوع الاجتماعي.

ولم تشهد المنطقة بعد، في فجر الألفية الجديدة، الإزالة التامة للاختلال بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، الذي نجم، أصلاً، عن الارتفاع المفاجئ في العائدات النفطية خلال السبعينات، وذلك رغم التحسن الهام الذي تحقق خلال العقود القليلة الماضية. وتزداد نواقص التنمية الاجتماعية بروزاً حيث يتعلق الأمر بالإناث، وهو أمر يتضح عندما تقدم البيانات الخاصة بكل من الجنسين على حدة. فحين يخصم ترتيب بلدان الإسكوا في دليل التنمية البشرية من ترتيبها في دليل التنمية حسب النوع الاجتماعي، يتضح أن الفارق سلبي في جميع البلدان الأعضاء، مما يدل على وجود نقص في شمل النوع

الاجتماعي بالتنمية البشرية. كما أن البيانات التي تتيحها بعض البلدان الأعضاء تشير إلى أن ترتيبها في تدابير تمكين المرأة منخفض جدا على المستوى العالمي.

وخلال العقود القليلة الماضية، شهدت منطقة الإسكوا زيادة كبيرة في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للجنسين، وتقلصت الفجوة بين الجنسين، إلا في اليمن، حيث يبلغ معدل الالتحاق الإجمالي ١١٨ في المائة للفتيان و٤٧ في المائة للفتيات. ومازال معدل التسرب من المدارس الإبتدائية مرتفعا نسبيا في بعض البلدان الأعضاء. وفي عام ١٩٩٨، بلغ هذا المعدل ٢٨ في المائة في العراق و٥٣ في المائة في اليمن.

وعلى الرغم من تحسن معدلات الالتحاق الإجمالية على المستوى الإقليمي، لاسيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تظل هذه المعدلات أدنى بكثير من تلك المسجلة في بلدان مشابهة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ففي جميع مستويات التعليم، ما انفكت نسبة الإناث إلى الذكور ترتفع باستمرار خلال العقود القليلة الماضية. وفي بضعة بلدان خليجية، تلتحق النساء بالجامعة بأعداد تفوق أعداد الرجال. غير أن معدلات التحاق الإناث (على جميع المستويات التعليمية مجتمعة) في جميع البلدان الأعضاء تقريبا، هي أدنى بكثير من تلك المسجلة في بلدان ذات مستوى مشابه من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما أبدي قلق كبير بشأن نوعية التعليم، ولاسيما التعليم العالي، في المنطقة.

ولكي تواجه المنطقة تحديات العولمة وضمنها متطلبات ثورة التكنولوجيا والمعلومات، هناك حاجة إلى ترقية وتحسين مهارات الأيدي العاملة. وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق ذلك ولتحسين المهارات التعليمية والفنية. فنسبة التدريب الفني إلى التعليم الثانوي الرسمي منخفضة جدا في معظم البلدان الأعضاء، وخصوصا في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان.

وفي منطقة الإسكوا، تزداد مساهمة المنظمات غير الحكومية في عملية إرساء الديمقراطية، وتتحول هذه المنظمات إلى عوامل حفز وتغيير في نموذج التنمية التشاركية. ورغم اختلاف أهداف هذه المنظمات والأدوات التي تستخدمها، فغالبيتها تعمل على مستوى القاعدة الشعبية، وهي متشابهة في اتجاهاتها، وضمن ذلك عضويتها، وتتبع نهجا تشاركيا على الصعيدين الهيكلي والإداري. ثم انها تميل إلى أن تكون تشاركية ومراعية للنوع الاجتماعي، وتعمل على نطاق واسع من أجل الوصول إلى المواطنين، حيث هم، لتلبية احتياجات جميع شرائحهم. والنمط السائد في البلدان العربية، مثلا، هو ان المنظمات غير الحكومية النسائية منظمة تنظيما جيدا للغاية، وكثيرا ما تقوم بالدور الذي يعود أداؤه للحكومات الوطنية في توفير الخدمات للمواطنين في أوقات النزاع والحاجة.

والعولمة وإشاعة الديمقراطية يمثلان تحديات خطيرة في الألفية الجديدة. وقد برز القطاع الخاص والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) كجهتين فاعلتين أساسيتين وكعاملي حفز وتغيير، واكتسبت هذه المنظمات غير الحكومية زخما في الجهود التي تبذلها لرفع درجة الوعي العام ومواجهة التحديات العالمية على المستوى الإقليمي. وهي، إذ يبدأ العالم ألفية جديدة، تؤدي وظيفة دعائية ذات أهمية فائقة.

وكذلك يتسم دور المنظمات غير الحكومية بأهمية حيوية، ويمكن للمرأة في منطقة الإسكوا أن تستفيد من هذا الإطار لإحداث تغييرات يمكن تحقيقها بطرق مختلفة: (أ) كمجموعات ضغط (منها مجموعات المستهلكين)؛ (ب) كعوامل تغيير في التنمية الاجتماعية، تركز على مجالات مثل التحكم بالخصوبة، وتعليم الفتيات، والزواج، والمباعدة بين الولادات، وتنظيم الأسرة؛ (ج) كمقدمة خدمات لها فاعليتها فيما يتعلق بالنشاطات الإنمائية ونشاطات الرعاية؛ (د) كداعية للتغيير فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية. ويتوقف نجاح النمط الإنمائي التشاركي على الطريقة التي تتفاعل فيها كل الجهات - المجتمع المدني، والدولة، والقطاع الخاص - في سعيها إلى بلوغ الهدف المشترك. ومن الضروري إدراج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج، والهدف هو تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة حقا لكي يتاح إنشاء "مجتمع للجميع" من خلال تضافر جهود الناس أيا كانت أعمارهم، شبابا ومسنين، ذكورا وإناثا.